مجلة الشرق الأوسط للنشر العلمي
المجلد (٩) العدد (٣)
الإصدار الثالث والثلاثون
٢٠٢٦ (١١-١)

التوظيف الأمريكي لقوات حفظ السلام الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

فادي قدري أبوبكر
باحث دكتوراة في كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تونس المنار.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٦ مارس ٢٠٢٦م

الملخص

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف قوات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة على نحو يضمن فرض إرادتها على التفاعلات الدولية في سياق تثبيت سيطرتها القطبية وزعامتها الأحادية على النظام الدولي، إذ عملت الولايات المتحدة على تمويل ودعم القوات الدولية وتسويق حضورها الفاعل على الساحة الأممية، لتأمين استخدام القوات كأداة مفيدة لدبلوماسيتها الخارجية من جهة، وضمان توافق القوات مع الاستراتيجية الأمريكية وأهدافها، واستخدامها كإطار لإضفاء الشرعية الدولية على نماذج سلوكها المتعددة من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة، الاتحاد السوفييتي، قوات حفظ السلام الدولية، الأمم المتحدة.

Abstract

The United States of America has employed the United Nations international peacekeeping forces in a way that ensures the imposition of its will on international interactions in the context of consolidating its bipolar control and unilateral leadership over the international system. The United States has worked to finance and support international forces and market its active presence on the international stage, to secure the use of the forces as a useful tool for its foreign diplomacy on the one hand, and to ensure the forces' conformity with the American strategy and objectives, and to use them as a framework for giving

international legitimacy to its various behavioral models on the other hand.

*** المقدمة**

شهدت العلاقات الدولية تحوّلات جذرية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في العام ١٩٩١، تمثّلت في اختلال توازن القوى بين الدول وتشكّل نظام دولي جديد تتسيّده الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى أحادية القطب. وبينما يرى تيار تقليدي أن القوة العسكرية تبقى العامل الرئيسي في تسوية النزاعات والاستحواذ على الصلاحيات الدولية،[١] يؤكد تيار آخر أن القوة تتجاوز الأبعاد التقليدية فتشمل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، ما يجعل القدرة التأثيرية في النظام الدولي تعتمد على أبعاد أخرى أكثر من مجرّد البعد المتعلّق بالتفوق العسكري[٢].

وفي هذا السياق، تتجلّى أهمية قوات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة[٣]، كأداة يمكن توظيفها في مناطق النزاعات الدولية في إطار إضفاء الشرعية الدولية على التدّخل السياسي والعسكري للقوى الكبرى، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية، التي عملت على توظيف هذه القوات ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي بما يحقق أهداف واشنطن الاستراتيجية، عبر تمويل القوات ودعم حضورها العالمي، وتسويق دورها كمكوّن رئيسي في تنفيذ سياستها الخارجية، بما يتماشى مع أجنداتها وهيمنتها على النظام الدولي.

*** أهمية الدراسة**

تنطلق أهمية الدراسة من محاولة تبيان التحوّلات في الاستراتيجية الأمريكية ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، من حيث توظيف قوات حفظ السلام الدولية بما يضمن تكريس النفوذ الأمريكي وإعادة تشكيل البيئات الأمنية والسياسية الدولية بما يخدم المصالح الأمريكية الاستراتيجية، وذلك من خلال غطاء الشرعية الدولية الذي يوفره مجلس الأمن.

تتجسّد أهمية هذه الدراسة في الوقت الراهن، في ضوء الخطة الأمريكية بشأن قطاع غزة التي تم تمريرها عبر قرار مجلس الأمن رقم ٢٨٠٣ المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥،

---

[١] حسين يعقوب بلخيرات، النظرية السياسية للمجتمع الدولي: دراسة في اتجاهات العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، ط.١، ٢٠١٧، ص.٨٦-٨٧.

[٢] ليستر ثرو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان التناطحون، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٥، ص.١٧-١٨.

[٣] قوات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة: هي قوات دولية يتألف قوامها من عسكريين وعناصر شرطة وموظفين مدنيين من مختلف دول العالم، تستهدف توفير البيئة المناسبة لتحقيق الاستقرار والسلام الدائم في المناطق التي تعاني من نزاعات مسلحة، وتسترشد عملياتها بثلاثة مبادىء رئيسية: قبول أطراف النزاع، والحيادية، وعدم اللجوء إلى القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس أو عن الولاية الموكلة. ويتشمل مهامها إلى جانب مهمة حفظ الأمن، توفير الحماية للمدنيين، ودعم العملية السياسية، ونزع السلاح، وتسهيل إجراء الانتخابات، وتعزيز سيادة القانون المحلي وحقوق الانسان، وذلك وفقاً للشراكة العالمية التي تجمع الأطراف المعنية وذات العلاقة لحفظ السلم والأمن الدوليين كأحد اهم أهداف الأمم المتحدة.
أنظر: عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، "ما هو حفظ السلام؟"، استرجعت بتاريخ ٢٣-١٢-٢٠٢٥، https://peacekeeping.un.org/ar/what-is-peacekeeping.

والذي يشمل تشكيل قوة استقرار دولية.[٤] إذ يشير هذا المنحى إلى تكرار في أسلوب توظيف عمليات حفظ السلام الدولية لإدارة الصراعات واحتواء تداعياتها بما يخدم الرؤية الأمريكية في المناطق التي تحظى بأهمية جيوسياسية. وعليه فإن ربط الماضي بالحاضر يظهر أهمية الدراسة في استكشاف الدوافع السياسية المستترة من وراء هذه المبادرات، ويتيح التعمّق في ماهيّة دور الأمم المتحدة في سياق الهيمنة الأمريكية وليس فقط في سياق حفظ السلم والأمن الدوليين.

*** إشكالية الدراسة**

تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الآتي: –

كيف قامت الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي بتوظيف قوات حفظ السلام الدولية لتعزيز هيمنتها على النظام الدولي أحادي القطبية؟

*** فرضية الدراسة**

تنطلق الدراسة من فرضية مركزية مفادها: أن توظيف الولايات المتحدة الأمريكية لقوات حفظ السلام الدولية يُعدّ آلية سياسية مهمة في إضفاء الشرعية على السياسات الأمريكية وضمان فرض إرادتها على مجمل التفاعلات والقرارات الدولية، بما يعزّز الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي أحادي القطبية.

*** منهجية الدراسة**

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتحليل مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتبيان تأثير ذلك على شكل مهام وأدوار قوات حفظ السلام الدولية، إلى جانب قراءة الاستراتيجية السياسية والدبلوماسية للولايات المتحدة في الأمم المتحدة، لفهم كيفية توظيفها للقوات الدولية كأداة للسيطرة وإضفاء الشرعية الدولية على سياساتها.

*** انعكاسات التغير في النظام الدولي على عمليات حفظ السلام الدولية**

أدّى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى نهاية نظام القطبية الثنائية المسيطر ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبروز نظام دولي جديد أحادي القطبية تهيمن فيه الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي مكّنها من تعزيز نفوذها العسكري والسياسي والاقتصادي والتكنولوجي، واحتكار مقومّات التأثير والقوة في النظام الدولي، لتوجيه سياساتها بما يخدم أجنداتها ويعزّز هيمنتها العالمية، لا سيّما في في ظل التحديات ومحدودية القدرات التي باتت تواجهها القوى الدولية الأخرى.[٥]

وفي ظل هذه التحوّلات والتغيّرات فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على اغتنام الفرصة التي أتاحها انهيار الاتحاد السوفييتي لتجسيد مخططها الكوني بأمركة العالم. إذ ان الاستئثار الأمريكي بالهيمنة بفعل امتلاك واشنطن مقومات القوة الشاملة، شجّعها على التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتقرير مصيرها، وكانت منظمة الأمم المتحدة الوسيلة التي تستخدم لتحقيق الأهداف الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم، من خلال إضفاء الطابع الشرعي على سياساتها، والعمل

[٤] أنظر: قرار مجلس الأمن رقم (S/RES/٢٨٠٣) بشأن الخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة، المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥.

[5] Joseph S. Nye, Jr, "What new world order?", Foreign Affairs, Vol.71, No.2, 1992, P.85.

على استصدار قرارات من الأمم المتحدة تخدم المصالح الأمريكية.[٦]

عملت الولايات المتحدة لتجعل خطابها السياسي عن الشرعية الدولية أداة أساسية للترويج للنظام الدولي الجديد الذي تقوده وتوجّه مساره، رغم أن سياساتها على الساحة الدولية غالباً ما تتعارض مع الجوهر الحقيقي لهذه الشرعية. ويتجلّى هذا التناقض بوضوح في توظيفها للأمم المتحدة وقوات حفظ السلام الدولية التابعة لها، بما يخدم أجنداتها ويحافظ على مصالحها ويحقق أهدافها الاستراتيجية.

كان للتغيير في النظام الدولي تداعياته على عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، حيث شهدت تحوّلاً جذرياً في أهدافها وطبيعة مهامها منذ انهيار الاتحاد السوفييتي وصعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة دولية مهيمنة.

يُقسّم المراقبون عمليات حفظ السلام إلى مراحل مختلفة (أجيال)، لا تعبّر عن ترتيب زمني معيّن، بل تصنّف نماذج عمليات متنوعة تعكس تطور البيئة الدولية ودور الولايات المتحدة كما هو موضّح على النحو الآتي:[٧]-

١- جيل العمليات التقليدية: تشكّل هذا الجيل إبّان الحرب الباردة، حين كانت الأمم المتحدة تحافظ على اتزان دقيق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وكانت مهام القوات الدولية محصورة في الفصل بين الدولتين المتنازعتين بعد قبولهم صراحةً، مع الالتزام بالحيادية وعدم اللجوء إلى القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس فقط، كما حصل عقب أزمة السويس في العام ١٩٥٦.

٢- جيل العمليات متعددة الأبعاد (بناء السلام): ظهر هذا الجيل ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وصعود الولايات المتحدة كقوة عظمى مهيمنة على النظام الدولي، والتفاعلات الدولية المختلفة، لا سيّما في مجلس الأمن. حيث توسّعت مهام القوات الدولية لتشمل إنجاز معاهدات السلام في أعقاب الحروب الأهلية. وقد دعمت الولايات المتحدة هذا التوجّه في إطار مساعيها للترويج للنظام الدولي الجديد، وإبرازه كنظام قائم على الشرعية الدولية، مع تقليص التدخل الأمريكي المباشر. حيث تميز هذا الجيل بتداخل الأدوار العسكرية والمدنية والأمنية، كما حصل في عمليتي ناميبيا (١٩٨٩-١٩٩٠)، و كمبوديا (١٩٩١-١٩٩٣).

٣- جيل عمليات إنفاذ السلام: تميّز هذا الجيل في عمليات تنفيذ وقف إطلاق النار، والتدخل العسكري في مناطق النزاع عند غياب السلام أو القبول التام من الأطراف. وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً محورياً في تعزيز هذا التوجّه، سواء من خلال دعم قرارات مجلس الأمن أو المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في العمليات، كما حدث في الصومال ويوغسلافيا السابقة في تسعينيات القرن الماضي.

٤- جيل بناء السلام بالوكالة: غيّرت الولايات المتحدة من استراتيجيتها تجاه عمليات حفظ السلام الدولية بعد تجربتها القاسية والمكلفة في الصومال، حيث توجّهت إلى تفويض المهام

[٦] بهاد عدنان يحيى سعبري، الاستراتيجية الأمريكية تجاه ايران بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ط.١، ٢٠١٢، ص.٢٩٤.

[٧] يوسي إم هانيماكي، الأمم المتحدة: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة محمد فتحي خضر، دار كلمات عربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط.١، ٢٠١٣، ص.٨٠-٩٣.

العسكرية الكبيرة إلى منظمات إقليمية أخرى مثل حلف شمال الأطلسي "الناتو"، مع الاحتفاظ بالدور الشرعي والسياسي للأمم المتحدة، وذلك للتخفيف من الأعباء والمخاطر التي تتحمّلها قواتها العسكرية. ويعتبر تدخل "الناتو" في البوسنة أوساط تسعينيات القرن الماضي المثال الأوضح على هذا الجيل من العمليات، حيث تولّى "الناتو" تحت قيادة وإشراف الولايات المتحدة الأمريكية الجانب العسكري، فيما تولّت الأمم المتحدة الجوانب السياسية والإنسانية ذات الصلة.

يمكن القول في ضوء ما سبق عرضه أن تطور عمليات حفظ السلام الدولية لم يأتِ بفعل التغيّر الحاصل في النظام الدولي فحسب، وإنما أيضاً نتيجة الدور الأمريكي المباشر في توجيه عمل قوات حفظ السلام الدولية.حيث ساهمت الولايات المتحدة في توسيع نطاق عمليات القوات الدولية، مع ضبط دورها في الوقت نفسه بما يتماشى مع مصالحها الاستراتيجية. وهكذا انتقلت عمليات حفظ السلام الدولية من عمليات تقليدية محدودة إلى عمليات متعددة الجوانب وأكثر تعقيداً، وغالباً بالوكالة، لتجسّد ملامح النظام الدولي أحادي القطبية.

يتبيّن أن تغير هيكل النظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي شكل نقطة تحول عميقة ليس فقط فيما يخص توازنات القوى، وإنما في طبيعة عمليات حفظ السلام الدولية من حيث أهدافها وأدواتها ونطاق تدخّلها. حيث أعاد النظام الدولي أحادي القطبية تعريف دور قوات حفظ السلام الدولية، وأفسح المجال للولايات المتحدة لتوظيفها بما يتخطى حدود مهامها المحايدة المعتادة، ما يستدعي تخصيص المبحث الثاني لتحليل السياسة الأمريكية تجاه قوات حفظ السلام الدولية، والكشف عن آلياتها وانعكاساتها على النظام الدولي.

*** السياسة الأمريكية تجاه قوات حفظ السلام الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي**

أسفر انهيار الاتحاد السوفييتي عن بروز واقع دولي جديد تراجعت فيه حالة الاستقطاب الدولي، في مقابل تصاعد دور المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة في إدارة الصراعات وتسوية النزاعات، ما منح قوات حفظ السلام الدولية أهمية مضاعفة. وفي هذا الإطار أعادت الولايات المتحدة النظر في سياستها تجاه هذه القوات بما ينسجم مع أولوياتها الاستراتيجية.

أصبحت منظمة الأمم المتحدة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وبروز نظام دولي جديد أحادي القطبية تتزّعمه الولايات المتحدة أداة تخدم المصالح الأمريكية وفق العديد من المحللين والمراقبين، حيث يتم بلورة القرارات الجوهرية ضمن دوائر صنع القرار الأمريكية، وثم تُقرّ على المستوى الدولي في إطار توافق شكلي، ما أفضى إلى اضمحلال الدور الفعلي لمداولات مجلس الأمن. وقد تجلّى ذلك بشكل واضح في تكثيف استخدام قوات حفظ السلام الدولية منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي في عدد من مناطق الصراع مثل منطقة الشرق الأوسط، والصومال وهاييتي. حيث تم تسييس القوات الدولية بتحويلها من آلية حيادية تقوم على مراقبة وقف إطلاق النار والفصل بين الدول المتحاربة، إلى وسيلة للتدخل في الشأن الداخلي للدول والفصل بين مكوّنات الدولة الواحدة، كما في حالة يوغسلافيا السابقة، إضافة إلى توسع نطاق مهام القوات الدولية ليشمل

نزع السلاح. وبذلك، يرى باحثون أن الأمم المتحدة قد تراجعت استقلاليتها وأصبحت تحت الوصاية الأمريكية، مع المحافظة على طابعها البرتوكولي الشكلي فقط للدلالة على طابعها العالمي.[٨]

يُعتبر التدخل الدولي في الصومال مثالاً بارزاً على التوظيف الأمريكي لقوات حفظ السلام الدولية ما بعد انهيار الاتحادي السوفييتي، حيث تداخلت الأبعاد الإنسانية مع المصالح السياسية والاستراتيجية الأمريكية. فقد مثّل الصومال ساحة اختبار كبرى لقدرة الولايات المتحدة على إبراز نفوذها داخل منظومة الأمم المتحدة بالاستناد إلى الشرعية الدولية وسلطة مجلس الأمن.

في هذا السياق، صوّت مجلس الأمن في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ لصالح مشروع قرار أمريكي، يعتبر من أهم القرارات المتعلقة بالأزمة الصومالية. وقد تضمّن القرار الذي حمل رقم ٧٩٣، والمستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، نشر قوات دولية تحت قيادة وإشراف الولايات المتحدة، تتولّى مهام حماية العمليات الإغاثية، والعمل على تهيئة الأجواء للتوصل إلى مصالحة وطنية وتسوية سياسية في الصومال.[٩]

انتشر بدءاً من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ نحو ٣٠ ألف جندي في إطار عملية "إعادة الأمل"، وذلك بعد أن راح ضحية المجاعة والنزاع المسلّح أكثر من ٣٠٠ ألف شخص، وبالرغم من التأكيد الأمريكي على لسان الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش آنذاك بأن هدف التدخل هو إنساني بت، إلا أن هناك من رأى فيه محاولة لترسيخ الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، بينما ربط آخرون بينه وبين المصالح الاقتصادية لشركات النفط الأمريكية التي كانت قد حصلت على امتيازات للتنقيب في الأراضي الصومالية إبّان فترة حكم سياد بري، الأمر الذي استوجب أمريكياً وجود سلطة صومالية متعاونة تلبّي المصالح الأمريكية في منطقة القرن الأفريقي.[١٠]

تطوّرت الأحداث بعدها ليتحوّل التدخّل الدولي الإنساني إلى تدخّل عسكري وسياسي مباشر، حينما بدأت القوات الأمريكية باستهداف قوات محمد فرح عيديد، باعتباره وفق المنظور الأمريكي المسؤول عن تفاقم المعاناة الإنسانية. وقد أسفر التدخل العسكري الامريكي عن مقتل عدد كبير من المدنيين، في مقابل وقوع خسائر في القوات الأمريكية، ما أدى إلى تفّجر الأوضاع وتراجع البعد الإغاثي للدور الأمريكي.[١١]

وجّهت الأمم المتحدة دعوات للفصائل الصومالية المتنازعة لعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، في محاولة منها لاحتواء الأزمة، وتم التوافق على تشكيل مجلس وطني انتقالي بوصفه المرجعية الشرعية للسيادة الصومالية، والالتزام بنزع السلاح، بيد أن مرحلة التنفيذ كشفت عن انعدام الحياد فيما يتعلّق بنزع السلاح. حيث تم السماح للفصائل التابعة للرئيس المؤقت علي مهدي بالاحتفاظ ببعض

[٨] عدنان مهنا، مجابهة الهيمنة: إيران وأمريكا في الشرق الأوسط، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط.١، ٢٠١٤، ص.٢٣٩-٢٤٢.

[٩] أنظر: قرار مجلس الأمن رقم (S/RES/794) بشأن الوضع في الصومال، المؤرخ في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢.

[١٠] معمر فيصل خولي، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط.١، ٢٠١١، ص.١٨٤-١٨٥.

[١١] بطرس غالي، ٥ سنوات في بيت من زجاج، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٩، ص.١١٤-١١٥.

الأسلحة الثقيلة، دون الفصائل الأخرى، في محاولة لتعزيز نفوذ مهدي السياسي والعسكري، نظراً لكونه الشخصية الصومالية الأكثر انسجاماً مع مصالح واشنطن في الصومال والمنطقة.[١٢]

تحوّلت قوات حفظ السلام الدولية بذلك إلى طرف منحاز وغير محايد في النزاع الصومالي الداخلي، ما أثار موجة استياء واسعة لدى المنظمات الدولية غير الحكومية، حيث تقدّمت منظمة أطباء بلا حدود بشكوى رسمية للأمم المتحدة في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٩٣ احتجاجاً على انتهاكات القانون الدولي الإنساني، كما وجّهت أكثر من ٢٠ منظمة غير حكومية في الشهر الذي يليه، رسالة احتجاج إلى أمين عام الأمم المتحدة، حذرت فيها من الطابع العسكري لعمليات حفظ السلام الدولية المقوّض للثقة اللازمة لدفع آليات الحوار والسلام في المنطقة.[١٣]

يتضح في ضوء هذه المعطيات، أن الاهتمام الأمريكي بالتدخل في الصومال كان مدفوعاً بجملة من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، من ضمنها الأهمية الجيواستراتيجية للقرن الأفريقي، وامتيازات التنقيب عن النفط، هذا فضلاً عن المنافسة مع الدول الأوروبية وبالأخص إيطاليا وفرنسا، على المصالح والنفوذ في أفريقيا.[١٤] وهكذا يتجلّى التدخل الأمريكي في الصومال كمثال واضح على التوظيف الأمريكي لقوات حفظ السلام الدولية ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث جرى إعادة تعريف مفهوم التدخل الدولي الإنساني بما يخدم الاعتبارات والمصالح الأمريكية ضمن النظام الدولي الجديد.

أظهرت الولايات المتحدة موقفاً متشدداً تجاه المحكمة الجنائية الدولية بعد دخول نظام روما الأساسي للمحكمة حيز النفاذ في الأول من تموز/ يوليو ٢٠٠٢، لا سيّما فيما يتعلق بمشاركة قواتها في عمليات حفظ السلام الدولية، حيث سعت واشنطن إلى الحد من خضوعها لاختصاص المحكمة. وقد تجلّى ذلك باستخدامها حق الفيتو ضد تمديد ولاية قوة الشرطة الدولية في البوسنة قبيل دخول نظام روما حيز النفاذ رسمياً، وذلك في إطار ممارسة ضغوط سياسية بهدف فرض قواعد استثنائية لصالحها. وفي السياق ذاته، رفضت اسرائيل المصادقة على ميثاق روما تخوّفاً من المحاسبة الدولية عن جرائم الحرب التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني، ما يعكس التكامل الامريكي الاسرائيلي في رفض توسيع نطاق المسائلة الجنائية الدولية.[١٥]

أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ١٤٢٢ بعد نحو ٢٠ يوماً من المداولات والنقاشات المكثفة، والذي يضمن بموجبه منتسبي القوات الأمريكية المشاركين في عمليات حفظ السلام الدولية الحصانة من اختصاص المحكمة الجنائية

[١٢] محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط.١، ٢٠٠٤، ص.٢٢٣.

[١٣] حسام حسن حسّان، التدخل الإنساني في القانون الدولي المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص.٤٧٥.

[١٤] روجيه غارودي، أمريكا طليعة الإنحطاط: كيف نجابه القرن الحادي والعشرين، ترجمة صياح الهجيم وميشيل خوري، دار عطية، بيروت، ١٩٩٨، ص.١٤٢-١٤٥.

[١٥] علي البلاونة، تحوّلات البيئة التشريعية الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، ٢٠٠٢، ص. ٥٥-٥٦.

الدولية.[١٦] وقد شكّل هذا القرار سابقة خطيرة تهدّد العدالة الدولية، إذ يرسّخ عملياً الانتقائية وازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي، ويفتح المجال لتسييس عمليات حفظ السلام الدولية بما يخدم المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة.

يعكس الموقف الأمريكي إزاء المحكمة الجنائية الدولية التوجّه السياسي لواشنطن القائم على الدعم المشروط لعمليات حفظ السلام الدولية، بهدف حماية جنودها من أي مسائلة دولية، حتى وإن كان ذلك على حساب المبادىء التي تحكم المنظومة القضائية الدولية.

انتهجت الولايات المتحدة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي سياسة تبدو في الظاهر أنها تستهدف حفظ السلام والاستقرار الدوليين، بينما تسعى في جوهرها إلى تسخير المنظومات الدولية، وبشكل خاص قوات حفظ السلام، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية. حيث تسابقت مع كل من الصين وروسيا لتقديم الدعم العسكري والاقتصادي لعديد الدول، والذي كان أغلبه مشروطاً بالدعوة إلى تطبيق الديمقراطية والانفتاح الاقتصادي، بم يسهم في تكريس التفاوت في موازين القوى، وإدامة الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي.[١٧]

وتُعتبر الإسهامات المالية الأمريكية في عمليات حفظ السلام الدولية أحد أهم أدوات هذا التوظيف؛ إذ بلغت نسبة المساهمة الأمريكية في ميزانية قوات حفظ السلام الدولية المنتشرة في مختلف أنحاء العالم نحو ٢٧٪ من إجمالي الميزانية، وهو ما يُكسبها تأثيراً كبيراً على مسارات عمل قوات حفظ السلام الدولية.[١٨]

كما رسّخت الولايات المتحدة مكانتها الريادية في المجال الأمني عبر تطوير القدرات العسكرية للقوات الحليفة، بما يُمكّنها من المشاركة بفاعليّة في عمليات حفظ السلام الدولية. وقد تجلّى ذلك في القيادة الأمريكية لبرامج التدريب المتكامل لقوات حفظ السلام، وخاصة من خلال برنامج المساعدات الأمنية الذي أطلق في العام ٢٠٠٥ تحت مُسمّى "المبادرة العالمية لعمليات السلام". حيث ساهم البرنامج في تدريب أكثر من ٢٠٠ ألف عنصر من القوات الدولية، وتسهيل نشر ما يزيد عن ١٦٠ ألف عنصر من نحو ٤٠ دولة في ٢١ عملية حفظ سلام حول العالم. ويُشار إلى أن حوالي ٨٠٪ من عناصر القوات الدولية قد درّبتهم الولايات المتحدة، ما يعكس حجم التأثير الأمريكي في أداء وبُنية القوات الدولية.[١٩]

وبذلك يتجلّى عدم الاكتفاء الأمريكي بدعم قوات حفظ السلام كأداة لتحقيق الاستقرار والأمن الدوليين، وإنّما العمل على توظيفها عسكرياً وسياسياً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، بما يضمن استمرار هيمنة الولايات المتحدة وتأثيرها القوي على مسارات النظام الدولي وفق مصالحها الاستراتيجية.

---

[١٦] أنظر: قرار مجلس الأمن رقم (S/RES/١٤٢٢) بشأن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، المؤرخ في ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

[١٧] محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية: دراسة في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة واستراتيجيات القوى المتنافسة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٢١، ص.١٩٤.

[18] Joshua Muravchik, The Future of the United Nations: Understanding the Past to Chart a Way Forward, The AIE press, Washington D.C., 2005, P.73-75.

[١٩] محمد ميسر المشهداني، المصدر السابق، ص.١٩٣.

تُمثّل أزمة دارفو مثالاً إضافياً على التوظيف الأمريكي لأدوات الشرعية الدولية ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث تحوّل دور مجلس الأمن وعمليات حفظ السلام من أدوات محايدة إلى أدوات يتم توجيهها لتمرير سياسات القطب الواحد، وخدمة مصالحه. فعلى الرغم من توقيع اتفاقية السلام المعروفة بإسم (أبوجا) في أيار/ مايو ٢٠٠٦، تحت رعاية إفريقية خالصة، وإسناد تنفيذها إلى قوات الاتحاد الإفريقي تجسيداً لمبدأ "الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية"، فإن الولايات المتحدة قامت بتعطيل هذا المسار مبكّراً، من خلال دفعها باتّجاه إشراك الأمم المتحدة من خلال توسيع صلاحيات بعثتها في السودان (UNMIS)، حتى أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ١٧٠٦، القاضي بنشر قوات دولية في دارفو.[٢٠] ويُظهر هذا التدخّل الأمريكي تناقضاً مع روح اتفاقية ٢٠٠٦، ويُثير تساؤلات حول الدوافع الأمريكية الكامنة خلف تدويل أزمة قبل استنفاذ آلياتها الإقليمية.

يُمكن اعتبار المبادرة الأمريكية في مجلس الأمن جزءاً من استراتيجية أوسع لتوظيف عمليات حفظ السلام الدولية كأداة سياسية لتحويل الأهداف الأمريكية الخاصة إلى أهداف دولية عبر الأمم المتحدة، والتي تتضمّن التغلغل الأمريكي في القارة الأفريقية والهيمنة عليها، في مقابل تهميش الأدوار التقليدية لقوى دولية أخرى، وخاصة فرنسا، فضلاً عن توظيف الأزمة السودانية كأداة ضغط جيوسياسي تجاه مصر، وهندسة المشهد السوداني بما يخدم مصالحها في إقليم دارفور، دون إغفال الأبعاد الاقتصادية المرتبطة الموارد الطبيعية والنفط واليورانيوم المتواجدة فيه. ويندرج ذلك في إطار ما يُعرف بنظرية "الفوضى الخلاقّة" التي تستند على تأجيج الصراعات الداخلية والعرقية، وهو النهج الذي اتبّعته الولايات المتحدة في الحالة السودانية، ولا سيّما في جنوب السودان، من خلال تأجيج النزعات الانفصالية ذات الطابعين الديني والعرقي، بما نتج عنه في نهاية المطاف إلى تقسيم السودان إلى دولتين: دولة في الشمال ذات أغلبية مسلمة عربية، وأخرى في الجنوب ذات أغلبية مسيحية أفريقية.[٢١]

تُجسّد حالة دارفور أنموذجاً لكيفية التوظيف الأمريكي لقوّات حفظ السلام الدولية كأداة سياسية، ما يعكس التحوّلات البنيوية في النظام الدولي ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، ويؤكد تنامي الطابع الوظيفي للتدخّل الأمريكي تحت غطاء الشرعية الدولية.

*** خاتمة**

شكّل تفكّك الاتحاد السوفييتي في العام ١٩٩١ نقطة تحوّل مركزية في بنية النظام الدولي، وساهم في إعادة توظيف أدوات الشرعية الدولية، ولا سيّما قوات حفظ السلام الدولية ضمن سياق القطبية الأحادية. حيث لم يعد دور القوات محصوراً في مراقبة وقف إطلاق النار أو الفصل بين الجهات المتنازعة، بل أصبحت تُوَظّف كأداة سياسية خاضعة لاعتبارات النفوذ والمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، كما جرى في الصومال ودارفور.

يتّخذ التوظيف الأمريكي لعمليات حفظ السلام طابعاً مؤسسياً، يستند إلى آليات صنع القرار داخل مجلس الأمن، وإلى صياغة مشاريع القرارات التي تمنح تفويضاً واسعاً

[٢٠] محمد مورو، حرب صيف ٢٠٠٦: الشرق الأوسط على مفترق طرق، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠٠٧، ص.٨٢-٨٥.

[٢١] محمد ميسر المشهداني، المصدر السابق، ص.١٩٨.

لقوات حفظ السلام، وتُعيد تفسير وظائفها، بما يربط بين الاعتبارات السياسية والأبعاد الأمنية. وقد نتج عن ذلك في كثير من الأحيان تحوّل قوات حفظ السلام من آلية لتثبيت التهدئة بين أطراف الصراع إلى أداة لإدارة الصراع ذاته، والسيطرة على مساراته ومخرجاته.

يبرز قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٨٠٣ الصادر في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥ بشأن قطاع غزة؛ المستند على الخطة الأمريكية والداعي إلى تشكيل قوة استقرار دولية، كامتداد بنيوي لهذا النمط من التوظيف الأمريكي. حيث تستمر الولايات المتحدة في تأطير التدخل الدولي في الصراعات التي لم تُحسم فيها القضايا المركزية. ويُشير ذلك إلى إعادة إنتاج المقاربة ذاتها، التي تُقدّم انتشار القوات الدولية كحل أمني مرحلي في ظل غياب حل سياسي شامل يُعالج جذور الصراع.

توحي حالة غزة بأن عمليات حفظ السلام الدولية مُرشّحة لتحولات وظيفية مستقبلاً، سواء عبر تبنّي مسميّات جديدة على غرار "قوة الاستقرار"، أو من خلال توسيع نطاق أدوارها ومهامها لتتضّمن أدواراً إدارية وسياسية تتجاوز الدور التقليدي لقوات حفظ السلام الدولية. ومن شأن هذا المسار وجوباً أن يُعمّق الإشكاليات المرتبطة بالسيادة، وحدود التدخل الدولي، ودور الأمم المتحدة في إدارة الصراعات الدولية بدلاً من حلّها.

وفي ضوء ما سبق، نخلص القول إلى أن التوظيف الأمريكي لقوات حفظ السلام الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي لا يُعتبر ظاهرة تاريخية مُنتهية، بل نمط متواصل يتشكّل بصيغ وأدوات جديدة، ما يعكس التحوّلات العميقة في طبيعة النظام الدولي، ويُظهر الحاجة إلى مقاربات نقدية وقراءات تحليلية مُعمّقة تستهدف تفكيك العلاقة المطّردة بين إدارة النفوذ وحفظ السلام، ومساءلة وظيفة الشرعية الدولية في عالم تتزايد في اختلالات القوة.

*** المراجع**

أولاً– المراجع العربية

بطرس غالي، ٥ سنوات في بيت من زجاج، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٩.

بهاد عدنان يحيى سعبري، الاستراتيجية الأمريكية تجاه ايران بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ط.١، ٢٠١٢.

حسام حسن حسّان، التدخل الإنساني في القانون الدولي المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.

حسين يعقوب بلخيرات، النظرية السياسية للمجتمع الدولي: دراسة في اتجاهات العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، ط.١، ٢٠١٧.

روجيه غارودي، أمريكا طليعة الإنحطاط: كيف نجابه القرن الحادي والعشرين، ترجمة صياح الهجيم وميشيل خوري، دار عطية، بيروت، ١٩٩٨.

عدنان مهنا، مجابهة الهيمنة: إيران وأمريكا في الشرق الأوسط، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط.١، ٢٠١٤.

علي البلاونة، تحوّلات البيئة التشريعية الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، ٢٠٠٢.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، "ما هو حفظ السلام؟"، استرجعت بتاريخ ٢٣-١٢-٢٠٢٥، https://peacekeeping.un.org/ar/what-is-peacekeeping.

قرار مجلس الأمن رقم (S/RES/١٤٢٢) بشأن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، المؤرخ في ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٢.

قرار مجلس الأمن رقم (S/RES/٢٨٠٣) بشأن الخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة، المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥.

قرار مجلس الأمن رقم (S/RES/794) بشأن الوضع في الصومال، المؤرخ في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢.

ليستر ثرو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان التناطحون، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٥.

محمد مورو، حرب صيف ٢٠٠٦: الشرق الأوسط على مفترق طرق، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠٠٧.

محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية: دراسة في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة واستراتيجيات القوى المتنافسة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٢١.

محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط.١، ٢٠٠٤.

معمر فيصل خولي، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط.١، ٢٠١١.

يوسي إم هانيماكي، الأمم المتحدة: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة محمد فتحي خضر، دار كلمات عربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط.١، ٢٠١٣.

ثانياً– المراجع الأجنبية

Joseph S. Nye, Jr, "What new world order?", Foreign Affairs, Vol.71, No.2, 1992, P.٨٣-96.

Joshua Muravchik, The Future of the United Nations: Understanding the Past to Chart a Way Forward, The AIE press, Washington D.C., 2005.